ببليوجرافيا شارحة

للاصدارات الحديثة لمعهد التخطيط القومى

عرض : محمد أبو الفتح نصار *

أولا: سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

■ **تقييم البدائل الاجرائية لتوسيع قاعدة الملكية فى قطاع الأعمال العام** / فتحى الحسينى خليل (باحث رئيسى).- القاهرة : معهد التخطيط القومى ، يناير ١٩٩٦.(سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر، رقم ٩٨).

تمثل الدعوة لنقل ملكية القطاع العام للقطاع الخاص إحدى إرهاصات الفكر الاقتصادى منذ عقدين من الزمان ، وقد بدأت الدول الرأسمالية الصناعية تنحو هذا المنحى فى إطار برامجها لإنعاش قوى العرض حيث شهدت اقتصاديات هذه الدول العديد من المظاهر السلبية فى مقدمتها الكساد التضخمى.

وتعد التجربة البريطانية أكثر برامج نقل الملكية العامة للقطاع الخاص ثراءً، حيث شمل هذا البرنامج بيع عدد كبير من المشروعات العامة فى قطاعات عديدة من النشاط الاقتصادى وذلك فى بداية الثمانينات وتبعها بعد ذلك عدد آخر من الدول المتقدمة (فرنسا ، إيطاليا، أسبانيا ، كندا ...).

ولقد اتجهت مصر كغيرها من الدول النامية ودول المعسكر الشرقى سابقاً إلى هذا الاتجاه فى إطار برنامجها للإصلاح الاقتصادى الذى يرعاه صندوق النقد والبنك الدوليان تمهيداً لاسقاط

* أ. د. محمد ابو الفتح نصار. مدير مركز التوثيق والنشر- معهد التخطيط القومى.

جانب من ديونها وجدولة الباقى ، وحصولها على مساعدات مالية وذلك طبقاً لقواعد نادى باريس ونادى لندن.

ويأتى هذا الاتجاه الإصلاحى بعدما اعترى الاقتصاد المصرى العديد من الاختلالات الهيكلية تتمثل فى العجز المتزايد والمزمن فى الموازنة العامة للدولة وميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم ، وتدهور معدل النمو الحقيقى فى الناتج المحلى الإجمالى .

ويتمثل الهدف الرئيسى لبرنامج الإصلاح الاقتصادى فى كبح جماح التضخم الذى وصل إلى معدلات مرتفعه، وذلك من خلال برنامج قصير الأجل يعرف اصطلاحا برنامج التثبيت ، وتتمثل أهم محاور هذا البرنامج فى حزمة السياسات المالية والنقدية، التى تستهدف الحد من الاختلال الخارجى والداخلى من خلال خفض فائض الطلب وإيجاد تناسب بين معدل زيادة كمية وسائل الدفع ومعدل زيادة الناتج.

على جانب آخر تضمن برنامج الإصلاح الاقتصادى مجموعة التصحيحات التى تتم على الهياكل الإنتاجية والسعرية للاقتصاد القومى والمعروفة إصطلاحا ببرنامج التكيف الهيكلى ، ويهدف هذا البرنامج إلى رفع الكفاءة الانتاجية للاقتصاد القومى بصورة عامة ، ويمثل إصلاح القطاع العام وتحسين ورفع كفاءته الإنتاجية أحد أهم محاور هذا البرنامج . وتنبع أهمية إصلاح القطاع العام بما يمثله من ثقل كبير على مستوى الناتج ، والعمالة ، والاستثمارات ، حيث كان ومايزال مركز الثقل فى برامج وخطط التنمية القومية منذ أوائل الستينات وحتى الآن.

وجدير بالملاحظة أن تجربة القطاع العام فى مصر بدأت مع مطلع عقد الستينات حيث سيطرت الدولة على النشاط الاقتصادى من خلال برنامج واسع للتأميم ، وتم الاعتماد على التخطيط المركزى بدلاً من آليات السوق، وقد كان حصاد هذه التجربة - من خلال العديد من المؤشرات - متواضعاً، فقد تعثر القطاع العام فى تحقيق أهداف النمو والتنمية ، بل إن سوء إدارته كانت من أهم أسباب تفاقم مشاكله ، حيث اتسم القطاع العام بانخفاض الكفاءة فى تخصيص الموارد وتواضع مساهمته فى توليد الناتج الاجمالى، واختلال الهياكل التمويلية ، وانخفاض جودة المنتجات .... وكانت النتيجة العامة خسائر متتالية للكثير من وحدات القطاع العام .

فى المقابل يتسم القطاع الخاص بارتفاع الكفاءة التخصيصية حيث يتم استخدام

الموارد على أساس تكلفة الفرصة البديلة والاحتكام إلى الكفاءة الاقتصادية بعيداً عن الخلط بين الاعتبارات الاقتصادية والسياسية.

ويهدف إصلاح القطاع العام إلى تحرير المشروعات العامة ودفعها للعمل بأساليب السوق تمهيداً لنقل ملكيتها للقطاع الخاص ، بما يؤدى إلى تغيير طبيعة وهوية الاقتصاد القومى من اقتصاد يرتكز على النشاط العام إلى اقتصاد يرتكز على النشاط الخاص . ولتحقيق ذلك يميز الفكر الاقتصادى بين اسلوبين يتمثل أولهما فى تشجيع النشاط الخاص لزيادة وزنه فى الاقتصاد القومى وذلك دون المساس بالنشاط العام ، ويطلق على هذا الأسلوب الخصخصة التلقائية ، بينما ينصرف ثانيهما إلى تقليص حجم القطاع العام ووزنه النسبى من خلال نقل ملكية المشروعات العامة أو إدارتها إلى القطاع الخاص ويطلق على هذا الأسلوب الخصخصة الهيكلية ... ويعتبر الأسلوب الأخير الهدف الأساسى لبرنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر ، وهو ماسوف يتناوله هذا البحث .

وعلى ذلك فإن هذه الدراسة تتصدى بالبحث والتحليل - اعتماداً على الأسلوب الوصفى والقياسى - لسياسة توسيع قاعدة الملكية الخاصة فى مصر ضمن البرنامج الشامل للإصلاح الاقتصادى حيث يقع البحث فى أربعة فصول. يهتم الفصل الأول منها بتبيان دواعى الإصلاح الاقتصادى والإطار العام له . كما يركز الفصل الثانى على برنامج نقل الملكية العامة للقطاع الخاص وأهدافه ومقوماته وشروط نجاحه وكيفية الإعداد له. وكذا خطواته التنفيذية والتى بدأت من خلال برنامج تفصيلى تم إعلانه فى فبراير ١٩٩٣.

ويلقى الفصل الثالث الضوء علي أهم وأخطر مراحل نقل الملكية العامة للقطاع الخاص وهى مرحلة تقييم المشروعات حيث تتعدد أساليب ومناهج التقييم مما يعكس وجهات نظر متعددة تثير الكثير من الجدل.

وأخيراً يتناول الفصل الرابع .. أساليب وسيناريوهات نقل الملكية العامة للقطاع الخاص والاعتبارات المختلفة المتعلقة بها .

كما يختتم البحث بملخص عام وأهم نتائج الدراسة التى توصل إليها فريق البحث. وأخيرا قائمة بأهم المراجع والدراسات فى هذا المجال .

■ **أثر التكتلات والاتفاقيات الدولية على قطاع الزراعة/** سعد طه علام (باحث رئيسى).- القاهرة : معهد التخطيط

القومى، مايو ١٩٩٦. (سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر، رقم ٩٩).

شهد العالم فى العقد الأخير مجموعة من المتغيرات الدولية. والتى أثرت بشدة على مختلف النواحى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ولعل أهم تلك المتغيرات كان انهيار الكتلة الشرقية وقيام عشرات الدول بدلا منها التى دخلت فى صراعات داخلية مازلت قائمة ، وثانيها حرب الخليج وما اعقبها من تدمير اقتصادى وتدمير للعلاقات العربية وللمقدرة العربية ايضا . وثالثها عقد مؤتمر مدريد للسلام ثم توقيع اعلان المبادىء الفلسطينى الاسرائيلى ثم توقيع اتفاقية القاهرة وقيام السلطة الفلسطينية على أرض فلسطين ، ثم عقد اتفاق الصلح بين الاردن واسرائيل واستمرار المفاوضات بين سوريا واسرائيل . هذه المتغيرات السياسية لها ابعادها الاقتصادية والاجتماعية.

اما على الصعيد الاقتصادى ، فقد برز اتجاه ماسمى بالنظام العالمى الجديد الذى قادته الولايات المتحدة الامريكية التى أصبحت تمثل القوة العظمى الوحيده فى العالم، وبروز ظاهرة التكتلات الاقتصادية العملاقة وفى مقدمتها السوق الأوروبية المشتركة التى وصل عدد اعضائها إلى ١٥عضوا ثم مجموعة النافتا NAFTA وانتهاء جولة مفاوضات أورجواى بعد ثمانى سنوات من المفاوضات وعقد اتفاقيات الجات ، وانشاء منظمة التجارة العالمية (WTO)، كذلك الحديث من الغرب والشرق عن تغيير النظام الاقليمى فى المنطقة العربية بانشاء السوق الشرق أوسطيه.

إن هذه المتغيرات فى مجملها لها انعكاساتها الشمولية على الاقتصاد العربى والمصرى بصفة عامه، وعلى القطاع الزراعى بصفة خاصة، لما لهذا القطاع من خصوصية من حيث انه مازال يمثل مصدر العمل والغذاء الرئيسى فى البلاد. ويعانى من تخلف وقصور فى وسائل الانتاج والتكنولوجيا الزراعية، وتدهور فى السياسات الزراعية وعدم تمشيها مع المتغيرات الدولية، وعدم قدرة هذا القطاع على المنافسة لارتفاع تكلفة الانتاج وانخفاض الجودة ، وضيق السوق العالمية المفتوحة امام تسويق فائض الانتاج ، وعدم وجود سياسات تصديرية متكاملة للمنتج الزراعى.

وعلى الرغم من صعوبة قياس أثر تلك المتغيرات على القطاع الزراعى المصرى لأن معظمها مازال قيد التطبيق أو تحت الدراسة ، الا ان الاستشعار بأهميتها وخطورتها . لهو

مدعاه لدراستها بالتحليل والتوقع فى محاولة لتجنب أكبر قدر من الآثار السلبية المحتملة وتعظيم الفائدة من الآثار الايجابية . ولتأكيد أهمية التعاون العربى المشترك اقتصاديا وسياسيا فى مجابهة التكتلات الدولية العملاقة.

واشتملت هذه الدراسة على خمسة فصول:

تناول الفصل الأول الانتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية لأهم السلع الزراعية فى مصر وفى مقدمتها القمح والزيوت والسكر والقطن والموالح . حيث تمثل المحاصيل الثلاثة الأولى أهم الواردات الزراعية . والمحصولين الأخيرين أهم المحاصيل التصديرية وذلك للتعرف على الحالة الراهنة للاستيراد والتصدير منها واحتمالات المستقبل فى ظل الأوضاع العالمية الجديدة.

وجاء الفصل الثانى ، ليعالج اتفاقيات الجات وأثرها على الزراعة المصرية، بحيث يتم بيان الأحكام الرئيسية للاتفاقية فيما يخص الزراعة والآثار المتوقعة لتحرير التجارة العالمية على القطاع الزراعى . بما فى ذلك بيان أثر مبدأ النفاذ الى الاسواق وأثر تخفيض الدعم ، ثم وضع نموذج قياسى لتقدير الآثار المحتملة على الصادرات والواردات الزراعية ، انتهاء بوضع السياسات الوقائية لمواجهة الآثار السلبية المحتملة وتعظيم الآثار الايجابية لاتفاقية الجات وبيان اهمية التكتل العربى فى هذا المجال.

ونظرا لأهمية العلاقة الاقتصادية بين مصر والجماعة الأوروبية فقد عالج الفصل الثالث هذه القضية موضحا نشأة وسياسات السوق الأوروبية واحكامها ، كذلك الاتفاقيات التفضيلية بين مصر والجماعة الأوروبية وتطورها واحتمالاتها المستقبلية وانعكاساتها بحيث يمكن ايضاح مستقبل التصدير والاستيراد من والى الجماعة الأوروبية لأهم السلع الزراعية (القطن - البرتقال - الزيوت - السكر - القمح)، وأيضا يتعرض هذا الفصل من الدراسة الى محددات الصادرات الى دول السوق الأوروبية وبعض المقترحات الهادفة الى تطوير العلاقة مع تلك الدول.

ولما كان الحديث يدور باسهاب عن التطلع الى قيام سوق شرق أوسطيه تضم جانبا من الاقطار العربية واسرائيل وتركيا وايران وربما باكستان وافغانستان خاصة بعد اتفاقية السلام بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ، والاردن وسوريا ولبنان فى الطريق ، فقد انفرد الفصل الرابع بمعالجة

السوق الشرق أوسطية موضحا الفلسفة السياسية والاقتصادية لهذا المشروع فى الفكر الغربى والاسرائيلى والعربى ، وكذلك القاء الضوء على النظام الاقليمى العربى الحالى وعلاقته بالسوق المقترحة ، ثم الوصول الى مدى واقعية انشاء سوق شرق أوسطيه والمزايا المحتملة لها كما يراها أصحابها ومدى واقعيتها بالتحليل العلمى الموضوعى وبيان المخاطرالتى تكتنف قيام مثل هذه السوق التى تستهدف فى المقام الاول تغيير النظام العربى الحالى واقامة نظام جديد يستوعب اسرائيل كأحد دول الاقليم بعلاقات طبيعية مع كافة اقطار الاقليم ،وإلى جانب ذلك شمل الفصل ايضا معالجة موضوعية للآثار المحتملة لقيام السوق على بعض القطاعات الاقتصادية المصرية وفى مقدمتها قطاع الزراعة.

واستكمالا لموضوع الدراسة، فقد جاء الفصل الخامس ليتحدث عن الشركات متعددة الجنسيات موضحا نشأتها واهدافها وآثارها على الاقتصاد المصرى. والتنافس على الاقتصاد العربى بين هذه الشركات التى لها اهداف اقتصادية وسياسية فى آن واحد.

ومن أجل تحقيق أكبر فائدة ممكنه ، فقد تم التزاوج بين أكثر من منهج فى هذه الدراسة، فقد استخدم المنهج الوصفى والتحليلى والقياسى والمقابلة الشخصية وذلك من أجل معالجة كافة القضايا باساليب علمية مع الاحتفاظ بالموضوعية ، لان هناك بعض القضايا الفكرية فى هذه الدراسة.

■ **مشروع انشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القوى : المرحلة الثالثة/** محرم صالح الحداد (باحث رئيسى).- القاهرة : معهد التخطيط القومى ، مايو ١٩٩٦ .(سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر، رقم ١٠٠).

استهدفت المرحلة الثالث من مشروع انشاء قاعدة بيانات الأنشطة البحثية بمعهد التخطيط القومى التالى:

- استكمال بناء القاعدة لجميع أنشطة المعهد البحثية اعتبار من عام ١٩٨٥ وحتى تاريخه مع الاستكمال التلقائى للقاعدة فى المستقبل بواسطة النظام الذى تم تصميمه بادارة المشروع

- اتمام تنقيح النظام ومراجعته

- استكمال المتطلبات الفنية الخاصة ببناء قاعدة البيانات .

لذا فقد تضمنت الدراسة خمسة فصول.

اهتم الفصل الاول منها بدراسة مقترح لنظام أمنى يخص قاعدة بيانات الأنشطة

البحثية بالمعهد لذا فقد استعرض أهمية وجود هذا النظام الأمنى للحفاظ على سلامة وحماية البيانات الموجودة بها ودراسة الطرق والأساليب التى تؤدى إلى حماية فعالة لها من أى مشاكل أو تهديديات قد تؤدى الى خلل النظام أو تؤثر على كفاءة أدائه أو كفاءة مستويات السرية به ، مما يستدعى ضرورة مصاحبة مراحل التشغيل المتعددة لأنواع عديدة ومختلفة من عمليات الرقابة وكذا إحاطة البيانات وإحاطة طرق وعمليات تشغيلها باجراءات أمنية تضمن سلامة وأمن النظام ككل . وقد اهتم هذا الفصل بثلاث وسائل شائعة الاستعمال لحماية البيانات وهى:

- التحكم فى الدخول الى البيانات
- التحكم فى محاولات الاستنتاج
- تشفير البيانات.

كما اهتم هذا الفصل بوضع مقترح لنظام أمنى لقاعدة بيانات الأنشطة البحثية للمعهد ودور القانون فى حماية قواعد المعلومات وتوثيق نظام تشغيل القاعدة حتى يمكن تسهيل مهمة محللى النظم والمبرمجين ، وكذا صيانة النظام وتصحيح الانحرافات وتسهيل مهمة متابعة ومراقبة النظام من اجل دعمه وإعادته للتشغيل عند حدوث أى تلف فى البرامج يؤدى الى فقد النسخ الاضافية.

أما الفصل الثانى فقد تضمن دراسة جدوى الربط مع شبكات الحاسبات المحلية والدولية لذا فقد تم استعراض اهم مراكز المعلومات والشبكات على المستوى القومى وعلى المستوى الدولى وقد تم تقييم هذه الشبكات من حيث أهمية ارتباط المعهد بها اساسا لخدمة تسويق قاعدة بيانات الانشطة البحثية وتحقيق الاتصال بين الباحثين من داخل وخارج المعهد.

وقد تم اختيار أربع جهات للربط معها وهى :

١- الشبكة القومية للمعلومات الاحصائية ومركزها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

٢- شبكة معلومات الجامعات المصرية ومركزها المجلس الأعلى للجامعات المصرية.

٣- الشبكة القومية للمعلومات الأكاديمية ومركزها أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا

٤- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار برئاسة مجلس الوزراء.

هذا وقد تم بحث وسائل الربط المتاحة مع هذه الجهات ودراسة جدوى الربط مع هذه المراكز والشبكات.

أما فى الفصل الثالث فيتعرض بإيجاز لمحور تطوير الدراسات الادارية والتسويقية فى هذه المرحلة وهو ينصب أساسا على ضرورة إيجاد أساليب وسياسات مستحدثة بشأن استمرار حصة قاعدة بيانات المعهد وزيادتها ويعتبر تطوير أسلوب الترويج أحد الأدوات الاساسية لاستمرار حصة قاعدة بيانات المعهد والتركيز بصفة عامة على أهم العناصر التى تحدد وسيلة الترويج وهو عنصر التأثير وتنظيم مسئولية الترويج.

واهتم الفصل الرابع من الدراسة الحالية باستكمال تنقيح النظام نسبيا (حيث أن عملية التنقيح والتعديل يجب أن تكون مستمرة بقصد الحصول على الأفضل دائما) وقد شمل الموضوعات التالية :

١- تطوير استمارات تفريغ البيانات حيث روعى فيها الموضوعية والتماثل بين الاستمارات وقد اختصرت العشر استمارات الخاصة بتفريغ بيانات الأنشطة البحثية للمعهد فى ثلاث استمارات وهى استمارة (أ) وتشمل المذكرات الخارجية وسلسلة قضايا التخطيط والتنمية وأوراق العمل البحثية ، والبحوث التعاقدية ، والدراسات والبحوث الخاصة . واستمارة (ب) وتشمل بحوث دبلوم المعهد ورسائل الماجستير ورسائل الدكتوراه ، واستمارة (ج) وتشمل مقالات الدوريات وبحوث المؤتمرات أو الندوات.

٢-النظام الأمنى للقاعدة فى ظل اطار عمل نواة هذا النظام : تم وضع خطوات تنظيمية لتحقيق الهدف من وضع هذا النظام، ولتنفيذ بعض هذه الخطوات التنظيمية واجراء التجارب على البعض الآخر من ناحية حفظ الملفات وتحقيق مبدأ الكمال والثبات والاتساق فى بيانات القاعدة واستخدام أسلوب كلمات السر ووضع هيكل جدول السلطات لعدد ٣٢ مهمة عمل داخل القاعدة.

٣- النظرة المستقبلية لتطوير النظام ككل من حيث الشكل وكفاءة التشغيل وسرعة الانجاز التى تتوائم مع أهمية النظام والحاجة الى ربطه بالأنظمة الأخرى بالجهات الخارجية . وقد استعرض هذا الفصل الوضع الحالى لملفات النظام ومقترح التطوير .

وتناول الفصل الخامس موضوع مخرجات قاعدة البيانات والتى تنقسم الى أربعة أنواع رئيسية:

١- الاستعلام.

٢- التقارير

٣- الاحصاءات

٤- القوائم

كما ورد بالمرحلة الثانية من البحث اضافة الى التطوير والتعديل الذى طرأ على أسلوب عرض هذه الأنواع بحيث تؤدى الغرض من استخدام القاعدة وقد ذيل هذا الفصل بجميع أنواع الأمثلة والتطبيقات المختلفة على استخدام مخرجات القاعدة بأنواعها المختلفة.

وجدير بالذكر فى هذا المقام أنه بالرغم من الانتهاء من هذه الدراسة بمراحلها المختلفة الا أن قاعدة البيانات سوف تستكمل لجميع الأنشطة البحثية بالمعهد اعتبارا من بداية المعهد فى عام ١٩٦٠ اضافة الى الاستكمال التلقائى للقاعدة فى المستقبل بواسطة النظام الذى تم تصحيحه بإدارة المشروع.

■ **دراسة تحليلية مقارنة لواقع القطاعات الانتاجية والخدمية بمحافظات الحدود /** عبدالفتاح ناصف (باحث رئيسى).- القاهرة: معهد التخطيط القومى، مايو ١٩٩٦ . (سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر، رقم ١٠١).

يعتبر الخلل فى التوزيع السكانى فى مصر احد القضايا الهامة الراهنة ، حيث يتركز معظم السكان فى جزء محدود من مساحة الدولة وبكثافة من أعلى الكثافات السكانية فى العالم فى حين يصل مستوى هذه الكثافة الى حدود متدنية خارج الوادى والدلتا.

وقد برزت الدعوة الى رسم خريطة سكانية جديدة للتقليل من سلبيات التركز الشديد للسكان فى الوادى والدلتا . وقد تبنت الدولة هذه السياسة من خلال التخطيط لبناء مجتمعات عمرانية جديدة وخاصة فى المناطق الصحراوية وبدأت فى تنفيذ بعض هذه المجتمعات. فى المناطق غير المأهولة بمحافظات الحدود ، الجزء الاعظم من المناطق الصحراوية بالدولة . وتهدف الدراسة الحالية الى محاولة التعرف على الدور الذى يمكن ان تلعبه محافظات الحدود فى استراتيجية اعادة التوزيع السكانى والوصول الى التوصيات المناسبة فى هذا الصدد . ومن ثم تتضمن الدراسة تحليل واقع القطاعات الانتاجية والخدمية فى محافظات الحدود لاستكشاف الامكانات المتاحة الحالية والمستقبلية مما يساعد على اختيار السياسات المناسبة الخاصة بكل قطاع لتحقيق الاستغلال الكفء لتلك الامكانات فى ضوء اعادة التوزيع السكانى المرغوب والاهداف العامة للتنمية على مستوى الدولة.

وقد اشتملت الدراسة على ثمانية فصول تضمنت كلا من المقدمة والخاتمة.

فخصص الفصل الاول منها للتعريف بالهدف من الدراسة ثم عرض لبعض الظروف الطبيعية الخاصة بمحافظات الحدود شملت كلا من الظروف الجغرافية ، والمناخ من حيث الحرارة والمطر ، والرطوبة ، والضغط الجوى والرياح كما شمل هذا الفصل تقسيما لمصر من حيث النباتات الطبيعية الى ثلاثة أقسام نباتيه متميزة بين الاقليم الصحراوى ، وشبه الصحراوى ، وشبه البحر المتوسط.

كذلك تعرض الفصل الاول من الدراسة لاستعراض الحيوانات البرية وتصنيفاتها بين الحيوانات آكلة العشب ، والكاسرة والبرية فى المحافظات الصحراوية.

وكان الفصل الثانى من الدراسة مخصصا للسكان وقوى العمل ، فبالنسبة للسكان استعرضت حجم السكان ومعدل نموهم، والمواليد والوفيات والزيادة الطبيعية ، والتركيب النوعى والعمرى والتوزيع السكانى والحالة التعليمية ، ثم الحالة الزواجية.

وبالنسبة لقوة العمل فى محافظات الحدود ، قدمت الدراسة عرضا لقوة العمل ونموها ، ومعدلات النشاط الاقتصادى والإعالة، وهيكل قوة العمل .

وخصص الفصل الثالث من الدراسة لاستعراض نشاط الزراعة واستصلاح الاراضى فى مصر عامة وفى المحافظات الصحراوية وبصفة خاصة فى الساحل الشمالى الغربى، والوادى الجديد والبحر الأحمر.

وفى الفصل الرابع كان البحث عن الصناعة والتعدين فيما يختص بكل من الثروة المعدنية ، والبترول والصناعة.

وعن السياحة كان الفصل الخامس من الدراسة والذى شمل التعريف بمقومات التنمية السياحية بمحافظات الحدود ، وأنواع السياحة بالمحافظات الصحراوية ، وبعض المقومات الأخرى المرتبطة بالسياحة، وتقييم امكانات التنمية السياحية ، ثم استعراض لمنهجية تحديد أولوية التنمية لقطاع السياحة بالمحافظات المختلفة ، ثم فرص التنمية الجديدة.

أما الفصل السادس فقد اشتمل على عرض للاسكان والبنية الأساسية من خلال التعريف بالوضع الراهن لقطاع الاسكان فى محافظات الحدود ومشاكله ، والمرافق المكملة للمسكن ، والفجوة الإسكانية ، والبنية الأساسية وتشمل انتاج واستهلاك المياه

النقية، والطاقة الكهربائية وتوزيعها ، والطرق ووسائل النقل والمواصلات فى محافظات الحدود.

وعن الخدمات الصحية كان الفصل السابع من الدراسة والذى اشتمل على استعراض للهيكل التنظيمى المؤسسى لخدمات الصحة العامة لوزارة الصحة على المستوى الاقليمى، والاتجاهات الماضية والوضع الحالى لبعض المؤشرات الصحية بمحافظات الحدود.

كما استعرضت الدراسة أهم المشاكل التى تواجه قطاع التعليم العام (قبل الجامعى) بمحافظات الحدود.

وفى الفصل الثامن اختتمت الدراسة بإيضاح لخاتمتها وتوصياتها.

■ **التعليم الثانوى العام فى مصر : واقعه ومشاكله واتجاهات تطويره/** محمد عبد العزيز عيد (باحث رئيسى).- القاهرة : معهد التخطيط القومى ، مايو ١٩٩٦ .- (سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر ، رقم ١٠٢)

تمثل هذه الدراسة المبحث الثالث من ثلاثة، بحث مرحلة التعليم ماقبل الجامعة، وقد سبقتها دراستان قامت المجلة باستعراضهما ، كان أولهما عن " واقع التعليم الأساسى " وكان ثانيهما عن واقع التعليم الاعدادى وكيفية تطويره.

تقع هذه الدراسة فى ستة فصول الأول منها تناول التعليم الثانوى واقعه ومعاصراته. بدأ بإلقاء نظرة تاريخية موجزة على تاريخ التعليم وتحدث بعد ذلك عن التعليم الثانوى واهدافه وتطوره منذ صدور قانون التعليم رقم ١٣٩ لعام ١٩٨١ وحتى العام الدراسى ١٩٩٣/١٩٩٤ وانتقل بعد ذلك لمناقشة تطوير التعليم فى ظل القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٤ وأهم ملامح جهود التطوير خلال العام الدراسى ١٩٩٣/١٩٩٤ ثم تناول تطوير امتحان شهادة اتمام الدراسة بمرحلة التعليم الثانوى العام واختتم بطموحات التعليم الثانوى فى مصر.

وكان الفصل الثانى من الدراسة عن واقع التعليم الثانوى فى مصر من حيث دراسة الواقع الكمى للتعليم الثانوى ، وذلك بالنسبة للمدارس والتلاميذ والمعلمين من حيث علاقة عدد الطلبة بعدد المعلمين والعلاقة بين اعداد المعلمين بالتعليم الثانوى العام وقوى العمل ، ثم بحث الاقبال على التعليم الادبى والتسرب فى التعليم الثانوى والمجموعات الدراسية للتقوية ، ثم اختتم هذا الفصل باستعراض الواقع الكيفى للتعليم الثانوى.

اما الفصل الثالث من الدراسة فقد تناول " التخطيط لتدريب معلمى المرحلة الثانوية " حيث بدأ بمقدمة تتناول مشكلة دراسته وعرض بعد ذلك للعناصر الأساسية لتخطيط برامج التدريب أثناء الخدمة وهى التقويم وتحسين آليات التخطيط لبرامج التدريب، والمعلومات المطلوبة عن البنية التنظيمية والادارية ، والعلاقة البينية فى نسقى التعليم والتدريب ،وحصر وتحديد الاحتياجات التدريبية ومواكبة الجديد فى تخطيط برامج التدريب أثناء الخدمة وفى النهاية قدم عرضا وتحليلا لنتائج الدراسة الميدانية واختتم الفصل بالتوصيات التى تم التوصل اليها فى هذا المجال.

وجاء الفصل الرابع بعنوان " المشاكل السلوكية لطلبة المرحلة الثانوية " ، بدأ الفصل بمقدمة ثم عرض لمشكلة الدراسة فهدفها فخلفية الدراسة فالمنهج المستخدم حيث ناقش قائمة المشكلات السلوكية لطلبة المرحلة الثانوية وكيفية اعدادها وتجريبها وثباتها وصدقها ، ثم ناقش عينة الدراسة وتطبيق القائمة وعرض فروض الدراسة والتحليل الاحصائى المستخدم واخيرا محددات الدراسة ثم عرض نتائج الدراسة حيث عرض نتائج عينة الطلبة ونتائج عينة مدرسى ومدرسات المدارس الثانوية للبنين ثم نتائج عينة الطالبات فنتائج عينة مدرسى ومدرسات المدارس الثانوية للبنات فالارتباطات التى تم الحصول عليها ثم استعراض لنتائج الدراسة والتوصيات الخاصة بالمشاكل السلوكية.

وكان عنوان الفصل الخامس" التعليم الثانوى العام ، وموارده ومخرجاته " واشتمل على بحث البنية الاجتماعية والاقتصادية والمحيطة بتلاميذ الثانوى العام ثم بحث عناصر المدخلات لمرحلة التعليم الثانوى من حيث تناول تطور الانفاق الحكومى على تنمية الموارد البشرية ، وتطور الانفاق العائلى على الموارد البشرية وضعف تحصين القوى البشرية للانفاق الحكومى والعائلى على التعليم ضد التضخم فى الاسعار وتطور المقيدين بالتعليم الثانوى ثم اشتمل الفصل على بحث مخرجات نظام التعليم الثانوى العام ثم تحليل مقارن لنتائج الثانوية العامة (١٩٨٦-١٩٩٠)و اختتم الفصل بالخلاصة والتوصيات .

وتضمن الفصل السادس من الدراسة "النظام الجديد للثانوية العامة ، ما له وماعليه" حيث ناقش فى البداية أهم الانتقادات الموجهة لنظام الثانوية العامة الجديد من جانب أساتذة الجامعات وأولياء الامور والتلاميذ والمدرسين حيث عرض

للانتقادات الموجهة لإدارة المدرسة ، والمعلمين وأولياء الامور والمناهج والكتب والدروس الخصوصية ومجموعات المراجعة أو التقوية ومصروفات جيب التلاميذ ، وقدم الفصل بعد ذلك نظاما مقترحا لشهادة الثانوية العامة ، وفى النهاية قدم نظاما مقترحا لشهادة الثانوية العامة فى ظل إطار متكامل لتطوير التعليم الثانوى وبعض التوصيات اللازمة لتحقيق ذلك.

■ ثانيا سلسلة المذكرات العلمية الخارجية:

آثار الخصخصة على الاحتكار فى مصر/ سهير أبو العنين .-القاهرة: معهد التخطيط القومى ، سبتمبر ١٩٩٥ .(سلسلة المذكرات العلمية الخارجية ، رقم ١٥٨٨).

مازالت قضية الخصخصة وسياسة الاصلاح الاقتصادى بصفة عامة تثير جدلا واسعا وتشكل مجالا خصبا لعديد من الدراسات حول الجوانب المختلفة لهذه القضية ولم يعد الجدل الآن يدور حول جدوى هذه السياسة ومن ثم تأييدها أو رفضها فقد تخطت الأحداث هذه المرحلة ودخلت هذه السياسة مرحلة التنفيذ الفعلى . وأصبحت الدراسات الآن تركز على تقييم بدايات تنفيذ التجربة وآثارها المتوقعة وفقا لأبعاد مختلفة.

ومن المجالات التى لم تحظ بعد باهتمام كاف ودراسات وافية فى مصر مشكلة الاحتكار ، وكيف يمكن للخصخصة ان تدعم المنافسة فى الاسواق كما هو مستهدف لها ، وهل تستطيع ان تنهى احتكار القطاع العام أم أنها تؤدى الى الانتقال من الاحتكارات العامة الى الاحتكارات الخاصة بمساوئها المختلفة.

والواقع أن قضية المنافسة والاحتكار مطروحة فى كتابات المؤسسات الدولية عن الخصخصة وتقييم تجارب الدول المختلفة فى هذا المجال ، حيث تشير تجارب هذه الدول إلى أن عملية الخصخصة يجب أن تقترن باجراءات من جانب الدولة وانشاء أجهزة خاصة لمراقبة وتتبع نشاط الوحدات الاقتصادية المختلفة لضمان المنافسة وحرية الدخول للصناعة أو النشاط ومنع وتجريم السلوك الاحتكارى للشركات لتفادى اضراره على الرفاهة الاجتماعية.

وفى مصر ورغم أن الخصخصة مازالت فى بدايتها ولم يتم فى الواقع العملى بيع أو نقل ملكية الا عدد قليل جدا من الشركات الى القطاع الخاص ، إلا أن هناك بوادر لممارسات احتكارية بدأت بالفعل فى الظهور (مثل أزمة السكر ، واحتكار تجارة القطن

الخام من جانب احدى الشركات فى مواجهة شركات الغزل والنسيج وأزمات الأسمدة والأسمنت) ، وقد وضعت وزارة التموين والتجارة الداخلية مشروع قانون المنافسة ومنع الاحتكار لمواجهة هذه المشكلات.

ويهدف هذا البحث الى محاولة التعرف على أبعاد مشكلة الاحتكار فى مصر واحتمالات زيادة المنافسة مع تقدم عملية الخصخصة ، وفى سبيل ذلك يلجأ البحث أولا الى استعراض خلاصة تجارب بعض الدول المتقدمة والنامية فى مجال الخصخصة والآليات التى تؤدى الى ظهور الاحتكار وأساليب مواجهته بأشكال مختلفة من تدخل الدولة لتوجيه الانشطة الاقتصادية التى تتعرض للاحتكار ، والمشكلات المختلفة التى تعترض كلا من هذه الأساليب وعيوبها ومزاياها وكيفية الموازنة بينها .

ثم ينتقل البحث الى التعرف على مدى هيمنة القطاع العام فى مصر على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ، وماهى المجالات أو الانشطة التى يتميز فيها القطاع العام بالاحتكار ، وما اذا كانت هناك مفاضلة فى التعامل مع القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص وآثار ذلك على الكفاءة الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية.

وبعد ذلك يقوم البحث باستعراض عملية الخصخصة فى مصر والمجالات المتوقعة لظهور الاحتكار ومدى انعكاس قضايا المنافسة والاحتكار فى برنامج الخصخصة من حيث الأهداف والمبادىء واستراتيجية الخصخصة وأساليب البيع والاجراءات أو التشريعات الأخرى التى تتخذها الدولة لتدعيم المنافسة وتفادى الاحتكار وتقييم هذه الوسائل فى ضوء الدروس المستفادة من تجارب الدول الأخرى والظروف الخاصة بمصر.